3,6 ملايين دينار التدفقات الأجنبية في البورصة خلال يونيو الماضي

«الوطني»: تجدّد اهتمام المستثمرين الأجانب بالأسهم الكويتية

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان أسواق الأسهم العالمية ارتفعت في الربع الثاني من العام الحالي، مما ساهم في تعويض جزء من الخسائر الحادة التي سجلتها في وقت سابق على خلفية تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثاره السلبية على الاقتصاد العالمي. ويأتي هذا التحسن الملحوظ على الرغم من تزايد المخاوف المتعلقة بظهور الموجة الثانية من الإصابة بالفيروس، وذلك نظرا لتلقي الأسواق دعما من حزم التحفيز الاقتصادي التي أطلقتها الحكومات/ البنوك المركزية وتقدم أبحاث تطوير لقاحات مضادة/ علاجات طبية لمكافحة الفيروس وتخفيف القيود المفروضة على التنقل وأنشطة الأعمال، هذا إلى جانب ظهور بعض التحسن على البيانات الاقتصادية الكلية مما دفع إلى نظرة أكثر تفاؤلا وساهم في تحسن ثقة المستثمرين.

وأضاف التقرير ان الأسواق العالمية قد تواصل اتجاهها التصاعدي خلال النصف الثاني من العام الحالي في ظل استمرار التزام البنوك المركزية الكبرى بتقديم دعم ملموس لتعزيز الاقتصادات وتزايد الآمال تجاه التوصل للقاح مضاد للفيروس. إلا ان هذا الوضع عرضة لمخاطر حدوث تطورات معاكسة نظرا لاستمرار ارتفاع معدلات الإصابة في بعض الدول كالولايات المتحدة، وإمكانية ظهور موجة ثانية من تفشي الجائحة مما قد يؤدي إلى تجدد تطبيق إجراءات الحظر وتدابير الإغلاق مع تزايد اتضاح التداعيات الاقتصادية طويلة المدى لفيروس كورونا.

أداء إيجابي

ووفقا للتقرير، كان أداء أسواق الأسهم العالمية إيجابيا بصفة عامة خلال الربع الثاني من 2020 في ظل تزايد معنويات التفاؤل بشأن حدوث انتعاش اقتصادي سريع نسبيا بعد تخفيف عمليات الإغلاق ورفع القيود التجارية. وقد ساهم في تعزيز هذا الانتعاش العديد من العوامل من ضمنها استمرار التدابير التحفيزية من قبل البنوك المركزية وظهور علامات التحسن مؤخرا على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي بما في ذلك تحسن أرقام الوظائف الأميركية وبيانات أنشطة الأعمال وانخفاض معدلات البطالة (على الرغم من أنها لا تزال مرتفعة) وانتعاش مبيعات التجزئة التي تعكس انتعاش القطاع الاستهلاكي.

وكانت المكاسب الفصلية قوية بوجه عام، إذ ارتفع مؤشر مورجان ستانلي العالمي بنسبة 18٪، وجاء مؤشر ستاندرد آند بورز 500 في الصدارة، مسجلا نموا بنسبة 20٪. وجاءت الأسهم الأوروبية والأسواق الناشئة في المرتبة الثانية، إذ سجل كل من مؤشر يورو ستوكس 50 ومؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة نموا قويا بلغت نسبته 16٪ على أساس ربع سنوي. وعلى الرغم من عودة تحسن أداء الأسواق العالمية إلا ان معظمها لم يتمكن من تعويض كافة الخسائر الحادة التي مني بها خلال الفترة الأخيرة من الربع الأول وبداية الربع الثاني، إذ ظلت المؤشرات متراجعة على أساس سنوي حتى نهاية يونيو 2020. ومستقبليا، قد يتم كبح الزخم الإيجابي للأسهم العالمية نتيجة لضعف آفاق نمو الاقتصاد العالمي على خلفية التداعيات طويلة المدى لفيروس كورونا، مثل الضعف طويل الأمد للطلب العالمي وأسواق العمل وازدياد خطر عجز الشركات المتعثرة عن سداد القروض بمستويات تفوق المعدلات المتوقعة.

وتوقع التقرير أيضا استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بفيروس كورونا المستجد، خاصة فيما يتعلق بحالات الإصابة الجديدة، في التأثير على الأسواق بصفة رئيسية في ظل عدم وجود أي توقعات بدعم إضافي من جهة خفض أسعار الفائدة على الرغم من توافر أدوات السياسة النقدية والمالية الأخرى التي لا تزال تحت تصرف البنوك المركزية والحكومات.

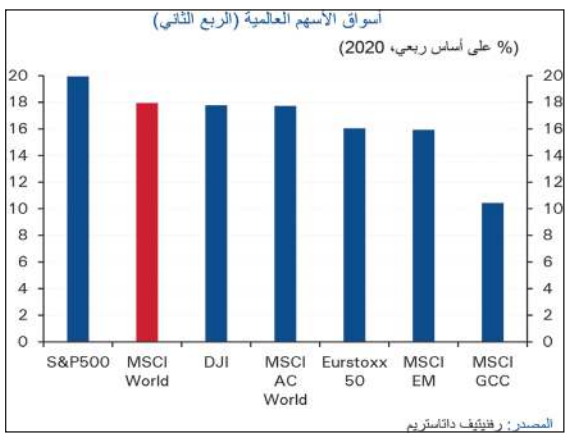

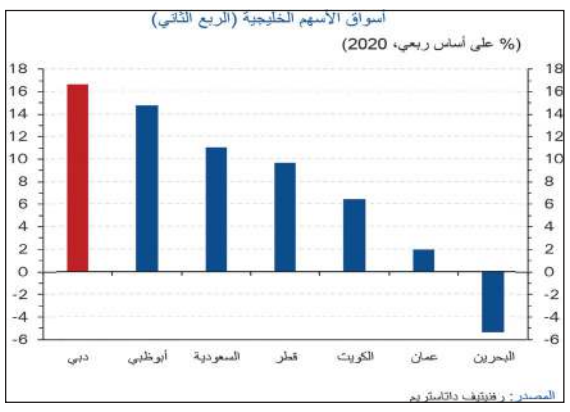

الأسواق الإقليمية

وأشار التقرير الى ان الأسواق الخليجية اتخذت اتجاها مماثلا لمسار الأسواق العالمية وشهدت انتعاشا ملحوظا في الجزء الأخير من الربع الثاني من 2020 وعكست جزءا كبيرا من الخسائر التي سجلتها في وقت سابق بسبب الجائحة وتدابير الحظر والقيود المرتبطة بذلك. وساهم في تعزيز هذا الانتعاش ارتفاع أسعار النفط وإعادة فتح الاقتصادات الإقليمية تدريجيا، مما ساهم في تعزيز التفاؤل بشأن تحقيق انتعاش اقتصادي سريع. وارتفع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 11٪ على أساس ربع سنوي بدعم من المكاسب القوية التي شهدتها كل من أسواق دبي (17٪) أبوظبي (15٪) والسعودية (11٪). وفي ذات الوقت، سجلت بورصة الكويت ارتفاعات اقل حدة بنسبة 6,4٪ على أساس ربع سنوي، إذ ساهم في ذلك قرار مورجان ستانلي ترقية السوق للانضمام إلى مؤشر الأسواق الناشئة في نوفمبر وبالتالي كبح بعض الشكوك حول تدفقات المحافظ السلبية المتعلقة بالترقية، والتي قد تتراوح قيمتها بين 2 و3 مليارات دولار. وقد أدى ذلك إلى زيادة التدفقات الأجنبية النشطة، والتي كانت خامدة نسبيا خلال معظم العام، وعادت مجددا لتسجيل تدفقات إيجابية صافية بقيمة بلغت 3,6 ملايين دينار في يونيو، مما يشير إلى تجدد اهتمام المستثمرين الأجانب بالأسهم الكويتية. أما بالنسبة لأداء كل من بورصة عمان (2٪) والبحرين (-5٪) فقد كان ضعيفا، وتأثر بارتفاع درجة عدم اليقين بشأن التوقعات الاقتصادية في ظل تفشي الجائحة نظرا لضعف مستوى الاحتياطيات والمصدات المالية المتوافرة لديهما. وعلى الرغم من بوادر التحسن المختلفة إلا انه مخاطر التطورات السلبية لا تزال مرتفعة نتيجة لحالة عدم اليقين المحيطة بكل من فيروس كورونا المستجد وأسعار النفط وتأثيرهما على النمو الاقتصادي وثقة المستثمرين وأوضاع المالية العامة للحكومات. وستظل الأسهم الإقليمية متأثرة بالعوامل العالمية مثل عودة ظهور التوترات التجارية وانتعاش الاقتصاد العالمي بمعدل أبطأ من المتوقع.

الاتجاه التصاعدي للأسهم قد يستمر

ذكر تقرير «الوطني» ان أداء الأسواق العالمية تحسن جزئيا، ويبدو أنها استقرت بعد الركود الحاد عقب ظهور فيروس كورونا المستجد في فبراير/ مارس وما تبعها من تدابير الحظر وفرض القيود على المستوى الوطني مما أدى إلى توقف الأنشطة الاقتصادية بصورة كاملة تقريبا، إلا ان انتعاش الأسهم يتوقف على حالة عدم اليقين إلى حد كبير نظرا لاعتماده على انتعاش الاقتصاد على نطاق أوسع والذي يعتمد بدوره على مدى سرعة احتواء الجائحة وتوافر اللقاح.

أما بالنسبة لآفاق النمو العالمي، فقال التقرير انها مازالت تشهد تنقيحا مستمرا وتم خفضها بمعدلات أكثر مما كان متوقعا على خلفية الجائحة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش النمو العالمي بنسبة 4,9٪ في 2020 مع توقع حدوث انتعاش بطيء في 2021، مما يشير إلى أن التعافي الاقتصادي قد يستغرق وقتا أطول مما كان يتوقع سابقا.

من جهة أخرى، فإن تحسن البيانات الاقتصادية الذي شهدناه مؤخرا ساهم في تعزيز أداء الأسواق في يونيو، إلا أن تراجعها مجددا قد يؤدي بالتالي إلى تقويض ثقة السوق. وتعتبر الانتخابات الأميركية والتوترات المستمرة بين الولايات المتحدة والصين وحالة عدم اليقين بشأن أسعار النفط من ضمن المخاطر الأخرى التي تهدد الأسواق في النصف الثاني من 2020.

الشركة خلقت لأول مرة في تاريخ المنطقة سوقاً رقمياً مترابطاً وواعداً

أبوالحسن: 20 ألف شركة فعّلت خدمات «تاب للمدفوعات»

علي أبوالحسن

أعلن الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة تاب للمدفوعات علي أبوالحسن أن أكثر من 20 ألف شركة فعلت خدمات تاب للمدفوعات منذ بداية جائحة «كورونا».

حديث أبوالحسن جاء خلال مشاركته في الحلقة النقاشية الخاصة بالتقنيات المالية الخليجية التي عقدتها الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت عنوان «الفرص والتحديات في ظل جائحة كورونا»، وذلك مساء يوم الإثنين الموافق 20 يوليو.

وقال أبوالحسن: «التحول الرقمي الذي قدمناه في الخليج خلال الأشهر الأخيرة خلق ولأول مرة في تاريخ المنطقة سوقا خليجيا رقميا مترابطا وواعدا وبدأت القوانين المصرفية في المنطقة مواكبة هذا التحول، واليوم يستطيع شخص في البحرين شراء منتج عبر الإنترنت من متجر إلكتروني في سلطنة عمان من خلال بطاقة الدفع الآلي الصادرة محليا في البحرين أو تقوم شركة سعودية بتحصيل مستحقاتها نظير خدمة في الكويت من خلال بطاقة الدفع الآلي الصادرة محليا في الكويت، وبذلك نكون قد عززنا حجم التبادل التجاري الرقمي بين دول الخليج وخلقنا فرص نمو جديدة للشركات في المنطقة».

وأضاف أبوالحسن أن: «السعودية تحتل زمام القيادة في اتجاه الاقتصاد الرقمي، ليس فقط بسبب حجمها الكبير، ولكن أيضا بسبب مبادراتها الوطنية مثل برنامج تطوير القطاع المالي الذي حدد الأهداف الرئيسية لتمهيد الطريق نحو التحول الرقمي للقطاع المالي في المملكة كجزء من رؤية 2030».

وذكر أبوالحسن: أن جائحة كورونا ساهمت في تسريع التحول الرقمي للاقتصاد، خصوصا فيما يتعلق بالمدفوعات والأنظمة البنكية، هذا الأمر حث الأنظمة المصرفية التقليدية الممثلة بالمصارف والبنوك بتسريع أعمالها وتجاوبها مع هذه التغيرات، مما أدى إلى توسع خدمات شركات مثل تاب للمدفوعات كمزود خدمة المدفوعات والتي تعتمد على التكنولوجيا المالية في تقديم خدمات مالية مساندة للمصارف والبنوك.

وأضاف أبوالحسن قائلا: «دورنا في شركة تاب للمدفوعات لم يقتصر على توفير خدمة الدفع عبر الإنترنت، بل أصبحنا شركاء نقدم حلول التحول الرقمي للشركات ونساعدهم على التأقلم مع الاقتصاد الرقمي».

كما أشار أبوالحسن خلال حديثه إلى الحاجة لتطوير البيئة القانونية والتشريعات لمواكبة التحول الرقمي في الاقتصاد بما يسهل العمليات المالية الرقمية وعبر الحدود، قائلا: «رغبة المستهلك في الشراء والتسوق عبر الإنترنت باتت واضحة خلال الجائحة كما هي رغبة البائعين والشركات في التحول الرقمي لخدمتهم، إلا أن تأخر التطبيق يعود بدرجة كبيرة إلى ضعف البنية التحتية للمنظومة ممثلة بالتكامل مع المصارف وتحديث التشريعات الرقابية المنظمة للعملية، إلا أننا نشهد اليوم تحرك الحكومات الخليجية لإعادة النظر في التشريعات لمواكبة التغيير وتمكين قطاع التكنولوجيا المالية، وقد باشرت كل من السعودية والكويت والبحرين بأخذ خطوات جادة نحو تطوير التشريعات المتعلقة بالمدفوعات مما يمكنها من النمو والازدهار، كما تتابع دول أخرى في المنطقة دراستها للتشريعات والتي ستعود بالفائدة على بيئة الأعمال في دول الخليج والمنطقة».

«البترول الوطنية» تفتتح محطة وقود جديدة في «جابر الأحمد»

افتتحت شركة البترول الوطنية أمس محطة وقود جديدة تحمل الرقم 146 وتقع في قطعة 5 بمدينة جابر الأحمد السكنية.

وذكرت الشركة أن المحطة تعد الرابعة التي تقوم الشركة بتشغيلها خلال شهر يوليو الجاري، مؤكدة أنه إنجاز يحدث للمرة الثانية في غضون الأشهر القليلة الماضية إذ سبق للشركة افتتاح أربع محطات مماثلة في شهر ديسمبر الفائت.

وأشارت الشركة إلى أن افتتاح هذه المحطة يأتي في إطار خطتها لإنشاء 18 محطة وقود جديدة في مختلف مناطق البلاد مع التركيز خصوصا على المناطق السكنية الجديدة بهدف تلبية احتياجات ساكنيها من المشتقات البترولية ومواكبة التوسع العمراني الذي تشهده الدولة.

وأوضحت أنه تم حتى الآن افتتاح 11 محطة بواقع 4 محطات في مدينة جابر الأحمد السكنية ومثلها في مدينة صباح الأحمد السكنية وواحدة في كل من منطقة شمال غرب الصليبخات ومزارع العبدلي ومدينة سعد العبدالله، فيما يجري العمل على إنشاء محطات أخرى من المنتظر أن يتم تشغيلها خلال الفترة المقبلة.

وبينت أن المحطة الجديدة تتميز بتصميم عصري وتستخدم تقنية متطورة للطاقة الشمسية يمكنها من إنتاج طاقة نظيفة توفر 30٪ من حاجة المحطة للكهرباء كما تحتوي على وحدة لاسترجاع البخار قادرة على التقاط الأبخرة أثناء ملء خزان السيارة بالوقود ثم تكثيفها وإعادتها إلى الخزان مما يساهم في المحافظة على البيئة.

وأفادت بأن المحطة توفر لعملائها خدمات إضافية مثل السوق المركزي المصغر وجهاز السحب الآلي والمصلى وخدمة صيانة السيارات، كما ستمكنهم من تسديد قيمة استهلاكهم من الوقود عبر تقنيات وتطبيقات إلكترونية متطورة وسهلة الاستخدام.

.. والشركة ترفع عدد الموظفين العاملين إلى 50٪

أحمد مغربي

أصدر الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية وليد البدر تعميما يوضح من خلاله عودة العمل التدريجية في مصافي الشركة ضمن المرحلة الثالثة من خطة العودة التدريجية للحياة الطبيعية.

وقال البدر في التعميم انه سيتم رفع عدد الموظفين العاملين في نظام الدوام الصباحي من مواقع الشركة يوميا بنسبة لا تتجاوز 50٪ من اجمالي عدد الموظفين، وذلك اعتبارا من يوم الثلاثاء مع استمرار تناوب مجموعات العمل في مواقع الشركة والعمل عن بعد وتكون آلية تدويرها وفقا لاحتياجات العمل لكل إدارة أو قسم على حسب النسبة المقررة.

وذكر البدر انه سيستمر اعفاء حالات الموظفين التي تم تعميمها على مديري الدوائر بالشركة من الحضور لمواقع العمل خلال مراحل العودة التدريجية مع الالتزام بالعمل عن بعد.

الانتهاء من أنشطة الـ (FEED) التي تضم وحدات جديدة بمجمع المصفاة ورصيفاً للتصدير

«كيبك»: إنجاز تصاميم مجمع بتروكيماويات الزور

عبدالله العصيمي

كونا: أعلنت الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة «كيبك»، عن الانتهاء من إنجاز التصاميم الهندسية الأولية لمشروع مجمع البتروكيماويات، حيث تم الانتهاء من أنشطة الـ(FEED) التي تضم مجمع البتروكيماويات ووحدات جديدة بمجمع المصفاة الجديدة ورصيفا للتصدير.

وفي هذا السياق، قال مدير مجموعة المشاريع الكبرى للبتروكيماويات بالشركة عبدالله العصيمي، ان المشروع يضم أيضا عدة مبان مساندة ومبنى إداريا ومبنى التحكم المركزي لمصنع البتروكيماويات مشيرا الى ان الأعمال خلال جائحة «كورونا» مثلت تحدياً لفريق العمل لتفادي أي تأخير بالجدول الزمني للمشروع.

وأكد ان إنجاز تلك التصاميم يأتي في إطار الجهود الحثيثة المبذولة من (كيبك) لاستكمال مشاريع مجمع الزور النفطي.

وذكر أن التصميم المعماري للمبنى الإداري والمباني المساندة الجديدة والتي تقع في منطقة مباني مجمع البتروكيماويات مستوحاة من التصميم الهندسي للمبنى الإداري لمصفاة الزور، مضيفا أن (كيبك) حرصت على تزويد مبنى التحكم المركزي لمصنع البتروكيماويات بأحدث النظم التي ستوفر لمشغلي الوحدات أحدث التقنيات والأدوات.

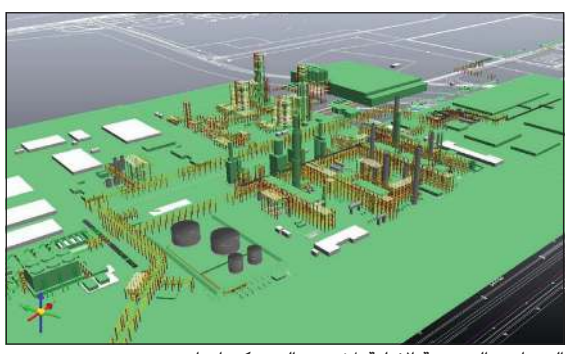
التصاميم الهندسية الاولية لمشروع البتروكيماويات

وأشاد العصيمي بالجهود الحثيثة والمتميزة التي يبذلها العاملون في مجموعة المشاريع الكبرى للبتروكيماويات بالتعاون مع استشاري المشروع للانتهاء من كل أعمال المشروع ومراحل الإنشاءات كي يكون المجمع جاهزا للتشغيل الفعلي بنهاية عام 2026.

وأفاد بأن مشروع مجمع البتروكيماويات يتألف من مصنع الأوليفينات الثالث ومصنع العطريات الثاني ووحدة التكسير بالعامل الحفاز لإنتاج منتجات عالية الجودة مثل البرازايلين والبولي بروبلين والبنزين ووقود السيارات.